

ملحم، بالقول لـ «الأخبار»، إن شركة الكهرباء في القطاع هي سبب الأزمة، لأنها تعفي 60 ألف مشترك بخلاف المؤسسات الحكومية والمنتجعات والمساجد من دفع فاتورة الكهرباء، وهؤلاء يستهلكون قرابة عشرة ملايين شيكل، وهو ما يؤدي إلى الخلل»، مستدركاً: «إذا تمّت جباية المبلغ ستحلّ الأزمة».

أما القيادي في «الجهاد الإسلامي» خالد البطش، فقال لـ «الأخبار»، إن حركة تتابع قضية المعتقلين على خلفية مسيرات الكهرباء وتسعى إلى الإفراج عنهم، مطالباً المجلس التشريعي بفتح تحقيق حول دور سلطة الطاقة وكمية الكهرباء الموزعة. إلى ذلك، ردّ القائم بأعمال رئيس سلطة الطاقة في رام الله، ظافر

وقال عضو اللجنة والقيادي في «حماس» إسماعيل رضوان، لـ «الأخبار»، إن «الحلّ يشمل تشكيل هيئة متابعة وطنية تضم ممثلين عن القوى والقطاع الخاص، وإعادة تشكيل مجلس إدارة شركة الكهرباء على أسس وطنية ومهنية، ومتابعة توسعة المحطة وتحويلها للعمل بالغاز وتفعيل نظام جباية موسع».

يوؤف مردخاي أنفاق المقاومة قبل أيام، وهو ما استدعى رداً من «كتائب القسام»، الذراع العسكرية لـ «حماس».

بالنسبة إلى كثيرين، فإن الشعب هو البيئة الحاضنة للمقاومة ويجب تلبية احتياجاته، وهذا هو محور الحديث العام في غزة، أي تحريف المطالب ووضع الناس في مواجهة المقاومة، ومواجهة الجمهور بالجمهور. جراء ذلك، يتابع العدو أزمة الكهرباء والحراك الشعبي ويحاول ضباطه ووسائل إعلامه الإيقاع بين الغزيين، إذ تحدثت وسائل إعلام عبرية عن أن أزمة الكهرباء ستعكس على إسرائيل وستتحول إلى صواريخ على تل أبيب، ثم ربط ذلك ببعض حوادث إطلاق النار على الحدود خلال اليومين الأخيرين.

على صعيد الأزمة، قال نائب رئيس «سلطة الطاقة»، فتحي الشيخ خليل، إنّه «في الأشهر المقبلة سيصل وفد تركي إلى غزة لإنشاء مشاريع لحل أزمة الكهرباء، تتضمن إصلاح خطوط الشبكة ومولدات الشركة، وبدء تحويلها للعمل على الغاز عوضاً عن السولار». وأوضح خليل أن «هناك حلولاً سريعة للتخفيف من الأزمة تتمثل في إلغاء الضرائب المفروضة على الوقود»، معلناً أن تركيا سترسل 15 مليون لتر من الوقود بصورة عاجلة لتشغيل المحطة.

وفي لقاء جمع أمير دولة قطر، تميم بن حمد، ونائب رئيس المكتب السياسي لـ «حماس» إسماعيل هنية، أمر حمد سفيره في فلسطين محمد العمادي بالتحرك الفوري لتنفيذ خطوات عملية في حل أزمة الكهرباء في غزة. وأكد العمادي أنه أبلغ رام الله أن الدوحة ستدفع أربعة ملايين دولار شهرياً وذلك لمدة ثلاثة أشهر، لدعم كهرباء غزة، على أن يوضع في حساب السلطة.

ويحتاج قطاع غزة إلى 400 ميغا واط، لا يتوافر منها إلا 212 ميغا واط، تعطي إسرائيل 120 منها، ومصر 32، فيما تولد شركة الكهرباء قرابة 60 ميغا واط. كذلك، عرضت «لجنة الفصائل والقوى الوطنية» التي عُقدت أخيراً لدراسة أزمة الكهرباء بعض الحلول.

«ضمان حماية الأمن لكل مواطن، فلا يتعرض للاعتقال التعسفي أو التعذيب، وضمان حقه في التعبير»، أثناء الحملة الانتخابية قبل عشر سنوات.

زاد على ذلك استدعاء جهاز «الأمن الداخلي»، أمس، الزميل في إذاعة «الشعب»، المقربة من «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين»، أحمد سعيد، الذي تطرق إلى أزمة الكهرباء، وذلك للتحقيق معه. كذلك دهمت الأجهزة الأمنية بيت سعيد دون إذن من النيابة العامة، كما أوضح في حديث إلى «الأخبار»، وتكرر ذلك في منزل الكاتب عبدالله أبو شرح.

أما عضو «الشعبية» حيدر العيلة، فقال إنه رفض الامتثال للاستدعاء المرسل إليه على خلفية مطالبته بالاعتصام السلمي. وقال العيلة لـ «الأخبار»، إنّه «يرفض هذه الاستدعاءات التي تسيء إلى القيادة والمناضلين». أيضاً، أرسلت بلاغات إلى مسؤول حركة «فتح» في الشمال، حاتم أبو الحصين، وعضو «فتح» عادل جمعة، ورفض الاثنان تسليم نفسيهما، معتبرين ذلك إهانة لمكانتهما، فيما كان الأمن قد اعتقل القيادي في «فتح» عقل الشيخ خليل، وعدداً من كوادر الحركة و«الجبهة الشعبية»، رغم أن أياً من التنظيمين لم يقدر تلك المسيرات.

وبلغ عدد المعتقلين لدى أجهزة الأمن في محافظة الشمال نحو 13، منهم خمسة لدى «الأمن الداخلي» وثمانية في المباحث العامة، وقرابة 45 بلاغ استدعاء، وفق ما أوضح عضو «لجنة الإفراج عن المعتقلين» سمير أبو مدللة، الذي كشف أن مجموع البلاغات في باقي القطاع وصلت إلى 75، مع اعتقال قرابة 19. وأشار أبو مدللة إلى أن «الأمن الداخلي» وافق على حضور اللجنة التحقيقات التي تجريها مع المستدعين، وخصوصاً مسؤولي التنظيمات لمنع تعذيبهم أو الضغط عليهم.

في الجهة المقابلة من الأزمة، ترى السلطة الفلسطينية أن الكهرباء التي تؤمنها للقطاع كافية لتلبية احتياجات الناس، لكن «حماس» تحوّل الكهرباء لإنارة الأنفاق، وهو موقف يتناسق مع موقف العدو الإسرائيلي الذي هاجم على لسان منسق أعمال الاحتلال في الضفة

ترويج لـ «الدولتين» بإعلانات إسرائيلية

انتشرت في مدينة تل أبيب لافتات إعلانية كبيرة، أمس، مكتوبة فيها جملة باللغة العربية تقول: «قريباً سنكون الأغلبية»، وبالإنكليزية «فلسطين: دولة واحدة لشخصين». وظهر أن وراء هذه اللافتات، التي نُشرت على واجهات الصحف الإسرائيلية أيضاً، مجموعة من كبار مسؤولي الأمن الإسرائيليين السابقين، الذين يدعون إلى ضرورة الانفصال فوراً عن الفلسطينيين في الضفة المحتلة، في إشارة إلى النمو السكاني العربي المتزايد. وحذروا من أن ما «سوف يدمر هوية إسرائيل كدولة يهودية وديموقراطية غياب دولة فلسطينية مستقلة بجانبها».

(أ ب)



الأردن

تعديك «ملكياً» يطيح وزراء عابرين للحكومات

الاقتصادية الذي كان يشغله يوسف منصور. هذا التعديل الالفت يأتي على وقع اعتقالات سياسية نفذها جهاز المخابرات العامة، يوم الجمعة الماضي، وطاولت ناشطين ومتقاعدين عسكريين. وارتفع عدد المعتقلين، أمس، إلى 19 تنوعت انتماءاتهم بين إسلامي، وآخرين ممن يعرفون بـ «تيار المتقاعدين» العسكريين، الذين كان أبرزهم المتحدث باسمهم اللواء المتقاعد محمد العتوم، إلى جانب النائب الأسبق المقدم المتقاعد وصفي العتوم، وعدد من الحراكين. وكان «تيار المتقاعدين» قد طالب الملك، في بيان، بالتدخل وإقالة الحكومة الحالية وتعيين «حكومة إنقاذ وطني»، متحدثاً عن أطراف في الحكم «تسعى إلى جر المملكة إلى ناز ملتبهة داخلياً وخارجياً». هنا، يرى محللون في حجم الاعتقالات «ضربة استباقية» لمواجهة أي احتجاجات قد تسبق قرارات حكومية برفع الأسعار، أو أي قرارات استثنائية أخرى. لكن رئيس الحكومة هاني الملقي، قال إن قضية الموقوفين صارت أمام القضاء، مبدئياً ثقته في «عدالة ونزاهة وحياوية القضاء». ولفت الملقي إلى أن «القانون هو الفصل في التعامل مع الجميع... حرية الرأي والتعبير لا تعني التحريض أو الفوضى».

حقيبة الداخلية، لكنهم في الوقت نفسه لا يرون في التعديل سوى عملية تدوير لا أكثر، فلا جديد جوهرياً، والوزراء الجدد هم من بطانة الدولة المطيعين، ما يعني أن التعديل لم يكن استجابة لضغوط الشارع، إنما كان انعكاساً للصراعات في دوائر الحكم، وتناقض تعدد الحكومات (رئاسة الوزراء، الديوان الملكي، المخابرات). في السياق نفسه، غادر وزير الشباب رامي وربكات، فيما دخل الوزارة والد زوجته السياسي المخضرم ممدوح العبادي. وخرج من التشكيلة الحكومية أيضاً نائب رئيس الوزراء ووزير التربية والتعليم، محمد ذنبيات، الذي نال نصيباً واسعاً من نقد جماعة «الإخوان المسلمين» والسلفيين مع أنه إخواني سابق، وذلك بعدما عدلت الوزارة المناهج الدراسية للصفوف الابتدائية، وحذفت أحاديث وآيات قرآنية من الكتب المدرسية. أيضاً، تسلّم عمر الرزاز (ليبرالي) حقيبة وزارة التربية خلفاً للذنيبات، في مؤشر إلى استمرار الحكومة في تطبيق «استراتيجية محاربة الفكر المتطرف» التي وضعتها منتصف العام الماضي. وطاول التعديل الحكومي وزير الشؤون الاقتصادية جواد العناني، المعروف بأنه «عزّاب الفريق الاقتصادي»، كما ألغي منصب وزير الدولة للشؤون

ذلك في مقالاته المنشورة في صحيفة «الغد». على جانب آخر، أطاح التعديل وزير الداخلية سلامة حماد، عقب انتقادات واسعة لأداء الأجهزة الأمنية خلال هجمات الكرك التي تبناها تنظيم «داعش» أخيراً، وقتل خلالها، وما تلاها من عمليات دهم، أكثر من 14 شخصاً، أغلبهم من عناصر الأمن. وفي هذا الإطار، كان الملك قد أصدر «إرادة ملكية» الخميس الماضي، بالموافقة على قرار مجلس الوزراء إحالة مدير الأمن العام، اللواء عاطف السعودي، على التقاعد، الأمر الذي ربطه محللون بـ «عملية الكرك»، وهو قرار قد تحمّ أمس بمغادرة حماد. ويرى محللون وسياسيون أن أحداث الكرك سهّلت على رئيس الحكومة التخلص من بعض الوزراء، وخاصة في

السابق ناصر جودة (راجع العدد 2535 في 6 آذار 2015)، وذلك بعد تسعة أعوام قضاهما في الوزارة، وهو أمر أرجعه مراقبون إلى اشتداد الخصومة بين الملقي وجودة، وفتور علاقتهما بات واضحاً للجميع، كما أكد مطلعون أن الملقي «كان همه الأكبر التخلص من جودة». وما يؤكّد الحديث حول هذا الخلاف، استحداث منصب وزير دولة للشؤون الخارجية للمرة الأولى في موازاة منصب وزير الخارجية، وقد أسند إلى الوزير بشر الخصاونة، فيما أصدر الملقي أخيراً تعليمات تتضمن نقل صلاحيات من جودة إلى الوزير الخصاونة.

ومن أبرز الصلاحيات التي نقلت من جودة إلى الخصاونة إدارة شؤون سفارات الأردن، بالإضافة إلى تعيين السفراء والقناصل، وهي صلاحيات مهمة، يعني سحبها رسالة واضحة لجودة بأن مغادرته باتت وشيكة. وبذلك، أعاد الملقي، بعدما ضمن رحيل جودة، الخصاونة إلى حكومته، ولكن بمنصب وزير دولة للشؤون القانونية هذه المرة. وحالياً، تسلّم وزارة الخارجية شخصية «إشكالية» هي أيمن الصفي، الذي شغل منصب مستشار الملك، كما عمل سابقاً مديراً لدايرة الإعلام في الديوان الملكي، ويُعرف عنه عداوة الشديد لسوريا وإيران، وقد عبّر عن

مع أن التعديل الحكومي الأخير في الأردن لم يأتي استجابة لمطالب المواطنين، ورغم ارتباطه بالأحداث الأمنية الأخيرة، فإنه أطاح وزيرين، فيما جلبه متشددين ضد إيران وسوريا

صحات - الأخبار

وافق الملك الأردني، عبدالله الثاني، أمس، على التعديل الوزاري الثاني على حكومة هاني الملقي، بما يشمل تعيين غالب الزعبي وزيراً للداخلية، وأيمن حسين الصفي وزيراً للخارجية وشؤون المغتربين، وذلك بما يمس بمناصب بقيت ثابتة طوال حكومات عدة. كذلك شمل التعديل تعيين ممدوح العبادي وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء، وعمر أحمد الرزاز وزيراً للتربية والتعليم، وحديثة جمال الخريشا وزيراً للشباب، وبشر هاني الخصاونة وزير دولة للشؤون القانونية. الالفت في التعديل كان خروج الوزير العابر للحكومات، وزير الخارجية

تسلّم حقيبة الخارجية وزير معروف بمعاداته لسوريا وإيران